الأمم المتحدة

A/C.1/67/2

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون
اللجنة الأولى
البند ٩٩ من جدول الأعمال
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيَّه الإعلان الذي اعتُمد في مؤتمر قمة منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (الحوار ٥+٥) المعقود في مالطة يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) كريستوفر **غريما**
الممثل الدائم

221012 221012 12-54513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

إعلان مالطة

في ختام مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط

الحوار ٥+٥

فاليتا، ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

إن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط، وهي إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطة والمغرب وموريتانيا، المجتمعين بمناسبة عقد مؤتمر قمة الحوار ٥+٥ في فاليتا يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بدعوة من رئيس حكومة مالطة، رئيس الوزراء لورنس غونزي، وبمشاركة كل من رئيس المفوضية الأوروبية، والمفوض الأوروبي المعني بتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وبسياسة الجوار، والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، والأمين العام للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وممثل جامعة الدول العربية، بصفة مراقبين؛

إذ يدركون كل الإدراك ضخامة التراث المشترك لحضارة وتاريخ وثقافة منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يميِّز النسيج الاجتماعي والثقافي للمنطقة الأوروبية – المتوسطية، ويدركون كل الإدراك التطلعات المشتركة لشعوب المنطقة من أجل إقامة شراكة مبنيَّة على الديمقراطية والاستقرار والأمن والرخاء؛

وإذ يؤكدون مجددا أن الحوار ٥+٥، باعتباره صلب التعاون الأوروبي – المتوسطي ونموذجا للشراكة بين الشمال والجنوب، يمثل أداة أساسية لتعزيز التكامل والتضامن بين ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ يشيرون إلى إعلان تونس الصادر عن مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى استنتاجات الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية المعقود في روما في ٢٠ شباط/فبراير الماضي، علاوة على الاجتماعات الوزارية القطاعية المعقودة منذ ذلك الحين؛

وقد استعرضوا القضايا المطروحة في جدول أعمال مؤتمر القمة وتبادلوا الآراء بشأن سبل مواصلة إسهام منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط بقدر أكبر في تعزيز الحوار، والتعاون والتكامل بطريقة بناءة على الصعيد الإقليمي؛

يعلنون ما يلي:

إعلان مبادئ

إن منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط، باعتباره المجموعة الجغرافية المتجانسة الوحيدة التي تضم معا أعضاء اتحاد المغرب العربي وجيرانه المباشرين من الضفة الشمالية لغرب البحر الأبيض المتوسط، سيحفظ وسيعزز منبره السياسي لإقامة حوار منظم والتعاون في إطار غير رسمي؛

وإن منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط، اقتناعا منه بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، يدعم تعزيز عملية التكامل بين بلدان المغرب العربي وتعميق العلاقات الجاري حاليا بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي على أساس رؤية مشتركة لتقاسم المسؤولية وزمام العملية؛

وإن منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط سيواصل تقوية الروابط التآزرية بين مختلف المنظمات الإقليمية في إطار تعزيز السلام والاستقرار والأمن والرخاء. ويؤكد مجددا أهمية الحوار بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، ويشدد على اهتمامه بتوثيق العلاقات بين الطرفين، ويدعو إلى عقد اجتماعات منتظمة بين المنظمتين؛

ويولي رؤساء الدول والحكومات أهمية كبرى لانتظام اجتماعات منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط على مختلف المستويات لكفالة تنفيذ الأهداف المتفق عليها. وستظل اجتماعات وزراء الخارجية توفر القوة الموجِّهة للاجتماعات الوزارية القطاعية من أجل صياغة السياسات الإقليمية المتعلقة بمجالات أنشطة محددة، عن طريق التخطيط وتنسيق الأولويات بما يعزز المواقف المشتركة في مجال التعاون والتكامل بين القطاعات، ومن خلال العمل التنسيقي للجنة المتابعة (*Comité de suivi*)؛

ولا يزال منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط يبدي اهتماما بالغا وتأييدا كبيرا لعقد الاجتماعات الوزارية القطاعية، وإشراك المجتمع المدني والبرلمانات في المجالات التي تؤثر في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي العام للمنطقة وتحدِّده. ويشدد على دعمه للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط وعلى أهمية مواصلة مسار تنفيذ مشاريع ملموسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بسبل منها شراكة دوفيل التي أُنشئت من خلال مجموعة الثمانية في

أيار/مايو ٢٠١١. ويشيد بالدور الذي يمكن أن تضطلع به أمانة الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في هذا الاتجاه ويؤيد الحضور المنتظم للأمانة في اجتماعات منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط؛

ويظل منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط منفتحا على إمكانية تحديد مجالات مواضيعية جديدة للحوار والتعاون، بما في ذلك المجالات الجديدة ذات الأولوية مثل العمالة والاستثمار والتجارة والزراعة؛

الحوار السياسي

إن الحوار ٥+٥:

إذ يسلم بأن التحول السياسي الذي تشهده بلدان المغرب العربي يؤسس لمرحلة جديدة ضمن الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا، تتسم بإيلاء أهمية متزايدة للحوار والتعاون بين الشركاء المدنيين والمؤسسيين تحقيقا لتفاهم متبادل أعمق،

- يرحب بعملية الإصلاح الديمقراطي التي بدأت في المنطقة بهدف تعزيز القيم المشتركة بين الدول الأعضاء، ويؤكد دعمه للتطلعات المشروعة للشعوب إلى مستقبل سياسي مبني على قيم الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعدالة الاجتماعية والرخاء؛

- يرحب بالخطوات المتخذة في اتجاه عملية التحول الديمقراطي التي تضطلع بها تونس وليبيا ويعرب عن دعمه الكامل للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، سعيا إلى التنفيذ الكامل للإصلاحات المؤسسية في البلدين؛

- يشدد على إيمانه بالحوار السياسي والمدني المفتوح عن طريق عملية متواصلة من الاتصالات فيما بين المنظمات الأقاليمية لطرح الأفكار ووضع الإجراءات الملموسة؛

- يرحب بمؤتمر القمة المقبل لاتحاد المغرب العربي ويعرب عن ثقته بأن المؤتمر سيشكل مناسبة لتجديد شكل أقوى من أشكال التعاون بين بلدان المنطقة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك؛

- يعترف بأن الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني وشبكات التواصل الاجتماعي تكتسب أهمية ودورا متزايدين في عملية وضع السياسات، ويشدد على أهمية مراكز الفكر والمؤسسات المعنيَّة بالدبلوماسية العامة في تحليل الاتجاهات الإقليمية ومحرِّكات التغيير، ويرحب بمبادرة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بإنشاء شبكة دون

إقليمية تتألف من مراكز الفكر في بلدان الحوار ٥+٥ وتُعنى بتطوير البحث في سبل تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين بين البلدان المعنية؛

الأمن والاستقرار الإقليميان

إن الحوار ٥+٥:

إذ يسلم بأن الأمن والاستقرار الجماعيين في المنطقة الأوروبية المتوسطية كلّ لا يتجزأ، وأن مفاهيم الأمن التعاوني التي تعززت على مدى العقدين الأخيرين أصبحت تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للمنطقة في تقييم مكافحة مصادر انعدام الأمن والتهديدات المشتركة ضمن الديناميات الإقليمية،

- يشدد على ضرورة المشاركة بنشاط أكبر في قضايا الأمن الإقليمي في ضوء خيار تعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التحديات المستقبلية معا عن طريق إقامة سياسة جوار أقوى؛

- وإذ يضع في اعتباره أيضا ما يصدر عن المناطق المجاورة من تهديدات بزعزعة الاستقرار، يدعو إلى تقوية الشعور بالمسؤولية لدى البلدان المعنية إزاء أمنها واستقرارها، وتوطيد التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، لا سيما من خلال أنشطة التدريب ونقل التكنولوجيا والتعاون الاستخباراتي والمعونة الإنمائية؛

- يؤكد مجددا أهمية تحسين آليات الحماية والاستجابة في حالة وقوع كوارث طبيعية بهدف الحد من آثارها على السكان المدنيين؛

- يشدد على أهمية مواصلة الجهود التي بُذلت لتعزيز نظام الحماية المدنية بما يتيح لهذا النظام ضمان السلامة الجسدية للمواطنين، على نحو ما أكده مؤتمر وزراء داخلية الدول الأعضاء في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠٠٩؛

- يعرب عن قلقه إزاء انتشار الأسلحة والمواد غير المأمونة التي تهدد الاستقرار الإقليمي ويعقد العزم على مواصلة الاتصال المتبادل بين الدول وتبادل المعلومات الاستخبارية توخيا للفعالية في مكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود الوطنية؛

- يدعم المبادرات التي تساعد على بناء القدرات الكفيلة بمنع نشوب الأزمات الإقليمية والتصدي لها عن طريق حوار طويل الأمد وتعاون منظم في مجالات منع نشوب النزاعات، وتقييم المخاطر، والاستجابة للأزمات وبناء السلام؛

- يقدِّر الإنجازات البارزة التي حققتها مبادرة الدفاع التابعة للحوار ٥+٥ في ظل الرئاسات المتعاقبة، والتي يتولاها المغرب حاليا، من خلال تعاون استثنائي والشفافية والثقة المتبادلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء، ويرحب بدرجة النضج التي بلغها هذا الحوار، مما يؤكد وجود تعاون كفؤ وعملي في هذا الإطار الذي يتيح بالتالي تنفيذ إجراءات مشتركة وتبادل الخبرات بين دول المنطقة؛

- يعرب عن ارتياحه للتعاون المستمر في مجال المراقبة البحرية، وإسهام القوات المسلحة في الحماية المدنية والأمن الجوي والتدريب والبحث؛

- يدعو، في هذا الصدد، للعمل على تعزيز وتطوير مبادرة الدفاع التابعة للحوار ٥+٥ من أجل زيادة قدرات المنع والرد؛

- يدعم الاتفاق المتعلق بدليل الإجراءات المشتركة لاستخدام شبكة جهات الاتصال في إدارة حالات الكوارث الكبرى التي تصيب إحدى الدول الأعضاء في مبادرة الدفاع التابعة للحوار ٥+٥، التي وقعها رؤساء وفود اللجنة التوجيهية في نواكشوط في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ ويشجع على توقيع اتفاق بتوافق الآراء لتقديم المساعدة المتبادلة، لا سيما عن طريق التعاون مع المنتديات الأخرى للحوار ٥+٥؛

- إذ يشير إلى استنتاجات روما التي توصل إليها اجتماع وزراء خارجية الحوار ٥+٥، يكرر موقفه بشأن الرأي المشترك الذي يؤكد على ضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط من خلال استئناف المفاوضات بشأن جميع قضايا الوضع النهائي بما يُفضي إلى حل يقوم على أساس وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة الديمقراطية المتاخمة لها والقابلة للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومبادئ مدريد بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والاتفاقات المبرمة سابقا بين الأطراف، ومبادرة السلام العربية. ويؤكد الحوار ٥+٥ موقفه المشترك بعدم الاعتراف بأي تغييرات لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ غير تلك التي اتفق عليها الطرفان، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. ويؤكد موقفه المشترك بأن المستوطنات الإسرائيلية في أي مكان من الأرض الفلسطينية المحتلة هي مستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام؛

- يرحب بتأكيد المانحين الدوليين مجددا لتقييمهم لمدى استعداد السلطة الفلسطينية لإقامة مؤسسات الدولة، وذلك خلال الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء الأزمة المالية الحادة والتباطؤ الاقتصادي اللذين يعوقان

قدرة السلطة الفلسطينية على مواصلة إنجازاتها المتعلقة ببناء دولة. ويدعو الحوار ٥+٥ المانحين الدوليين إلى سد فجوة التمويل في خزينة السلطة الفلسطينية، وإذ يشير إلى الموجز الأخير المقدم من رئيس لجنة الاتصال المخصصة، يدعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات إيجابية لإتاحة التنمية الاقتصادية المستدامة في الأرض الفلسطينية، بما يشمل المنطقة جيم وقطاع غزة؛

- يؤكد مجددا دعمه الكامل لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوث جامعة الدول العربية؛

- يعرب عن إدانته القوية لاستمرار أعمال القتل والعنف والجرائم الشنيعة التي ترتكبها قوات الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها؛ ويدين جميع أشكال العنف من أي جانب كان، ويدعو إلى وقفها على الفور. وينبغي أن يكون النظام السوري أول من يضع حدا لهذا العنف. ويؤكد الحوار ٥+٥ على أهمية كفالة المساءلة، وضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويحث النظام السوري على اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة سلامة المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا وبدون قيود إلى الفئات الضعيفة ويؤكد أهمية وحدة سوريا؛

- يدعو إلى القيام فورا بتشكيل حكومة انتقالية توافقية في سوريا، تتمتع بجميع الصلاحيات وتقود سوريا نحو نظام سياسي ديمقراطي وتعددي؛

- يشدد على وجوب استبعاد الجهات التي يمكن أن يؤدي حضورها إلى تقويض عملية الانتقال هذه؛

- يؤكد مجددا دعمه الكامل للأمين العام للأمم المتحدة ولمبعوث جامعة الدول العربية، سعادة السيد الأخضر الإبراهيمي، لإبقاء الأزمة السورية قيد نظرها الكامل ويشجع جميع الأطراف على التعاون في وضع حد فوري للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين تحول سياسي بقيادة سورية؛

- يعرب عن دعمه للاستراتيجية الإقليمية التي وضعتها بلدان منطقة الساحل بهدف إقامة منطقة آمنة ومتقدمة، مبنية على مبادئ ملكية البلدان المذكورة أعلاه لأمنها الإقليمي ومسؤوليتها الفردية والجماعية عن مكافحة الإرهاب، وعلى الشراكات النشطة التي أقامتها الجهات الفاعلة الرئيسية في إطار استراتيجيات موسعة في هذه المنطقة؛

- وفي هذا الصدد، يرحب بنتائج مؤتمر الجزائر الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل (٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، وبالاستراتيجية الأوروبية لمنطقة الساحل ويوافق على التعاون الوثيق في هذا الإطار؛

- يظل قلقا إزاء حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في مالي، وبخاصة في الشمال، ويدعو إلى إقامة تعاون مُجد وإيجاد حل سريع يحفظ لمالي سلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وسيادتها من أجل معالجة الأثر السلبي الذي يخلفه هذا الوضع على السلام والاستقرار في المنطقة؛

- يؤكد مجددا ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية اللذين يهددان أمن المنطقة واستقرارها؛

- يثني على عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويشجع كلا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال وساطتها، والاتحاد الأفريقي، في جهودهما للتوصل إلى حل شامل للأزمة في مالي؛

- يرحب بنتائج الاجتماع الوزاري الإقليمي المتعلق بأمن الحدود، المعقود في طرابلس يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، ويؤكد أهمية مواصلة التعاون مع البلدان المجاورة في هذا الصدد؛

- يرحب بالقرارات الصادرة عن اجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي فيما يتعلق بالتعاون في الشؤون الأمنية.

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

إن الحوار ٥+٥،

إذ يسلم بأن الاستقرار والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرخاء المشترك، وإيجاد فرص العمل، وحماية البيئة، وتحقيق التكامل الإقليمي، والحد من أوجه التفاوت الاجتماعي هي الأهداف الرئيسية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة ٥+٥؛

وإذ يسلم بأن هناك طائفة واسعة من العوامل الدولية، بما في ذلك التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وكذلك التقلبات في أسعار الغذاء والنفط، من شأنها أن تؤثر في تطور منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط في العقود المقبلة:

- يعرب عن تأييده للجهود الجارية التي تبذلها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص بهدف زيادة التعاون الاقتصادي، وإقامة مشاريع مشتركة، ونقل التكنولوجيا بين بلدان المنطقة، ويوافق على ضرورة مواصلة تحسين الإطارين القانوني والإداري لتسهيل إقامة مشاريع خاصة وتيسير الاستثمار؛

- يؤكد على أهمية دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية واستحداث فرص العمل، ويرحب بإنشاء آلية مالية من خلال صندوق الشراكة المتوسطية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة؛

- يرحب بالحلقة الدراسية للخبراء رفيعي المستوى عن الأمن الغذائي، المعقودة في مدينة الجزائر يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ في إطار متابعة توصيات الاجتماع الثامن لوزراء خارجية الدول الأعضاء في الحوار ٥+٥ في مدينة تونس، ويعرب عن تقديره لنتائج هذه الحلقة الدراسية، لا سيما فكرة إنشاء مرصد للأمن الغذائي وكذلك آلية متابعة يتوقع أن تعقد أول اجتماع لها في الجزائر العاصمة. ويشجع إنشاء اجتماع وزاري قطاعي جديد للحوار ٥+٥ بشأن الزراعة والأمن الغذائي.

- يعقد العزم على النهوض بالتنمية الريفية التي تمثل عاملا حاسما لبلدان الجنوب من أجل تهيئة أوضاع مناسبة لإنعاش الأراضي الريفية والمساهمة في التحسن المستدام في الدخل وأوضاع المعيشة في منطقة المغرب العربي.

- يلاحظ مع الاهتمام المبادرات والمقترحات التي تؤيد تحويل الدين العام إلى مشاريع إنمائية يمكن تنفيذها لتشجيع التنمية في بلدان المغرب العربي؛

- يدعو إلى قيام جميع الجهات المعنية ببذل جهد منسق بغية إيجاد حيز مشترك يسوده الاستقرار والرخاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويؤكد مجددا غرضه العمل بالتعاون الوثيق مع جميع الأطر والمبادرات القائمة، مثل سياسة الجوار الأوروبي، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، واتحاد المغرب العربي، وشراكة دوفيل؛

- يؤكد أيضا على ضرورة تعجيل وتيرة تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية الرئيسية الذي يسهم في تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة؛

- يظل يعتبر الصندوق الأوروبي – المتوسطي للاستثمار والشراكة أحد الإسهامات العملية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال

تمويل مشاريع محددة، التي تواصل دعم تحديث الاقتصادات الوطنية وانفتاحها من خلال مشاركة القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار.

- يؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي والتجاري، لا سيما في مجال حماية وتشجيع الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يظل عاملا حاسما لزيادة جاذبية المنطقة؛

- يرحب بالاجتماع السابع لوزراء النقل لدول الحوار ٥+٥ الذي استضافته مدينة الجزائر في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ ويؤكد على أهمية التعاون في قطاع النقل الذي يشكل عنصرا لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، ويرحب بتوسيم مشروع الطريق السريع عبر المغرب العربي من جانب الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط.

- يؤكد على الدور الاستراتيجي الذي تسهم به السياحة في اقتصاد بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، ويدعو إلى وضع نهج مشترك لتنشيط التعاون وإعادة استنهاض المؤتمر الوزاري المعني بالسياحة؛

- يرحب بمبادرة المركز الأوروبي – المتوسطي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ميلانو، التي ستسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة عن طريق توفير مساعدة مالية وتقنية للمستثمرين في المنطقة.

- يرحب بمبادرة مركز التكامل المتوسطي في مارسيليا، التي تضم بلدان جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط والمؤسسات المالية، وتهدف إلى توفير مساعدة تقنية وتبادل المعارف في منبر مشترك، من أجل المساهمة في ازدهار المنطقة ككل.

التعليم والشباب

إن الحوار ٥+٥،

إذ يسلم بأن التعليم وتعزيز إمكانات الشباب عنصر جوهري لتنمية منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحقيق ازدهارها:

- يؤيد المبادرات الرامية إلى وضع نظام إيكولوجي إقليمي للابتكار يتسم بالفعالية والتنافسية عن طريق تعزيز التعاون في مجالات السياسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأنشطة التدريب والبحث والتطوير؛

- يؤيد المبادرات التي يمكن اتخاذها لتطوير التعليم والتدريب. ولتعزيز إمكانية توظيف الشباب، سيجري تشجيع التدابير الرامية إلى تطوير التعليم والتدريب المهنيين. ويمكن أن يُعرض على البلدان العشرة إطارٌ أوروبي – متوسطي للمؤهلات يقوم على أساس الاعتراف بالمهارات والمؤهلات ونقلها؛

- يشجع مؤسسات التعليم العالي على توقيع اتفاقات تعاون لتعزيز تنقل الطلاب والمدرسين، وتنفيذ برامج للدرجات العلمية المشتركة وفقا للقواعد الوطنية لكل بلد، ووضع برامج مشتركة للبحوث الأكاديمية؛

- يواصل تشجيع بناء شبكة إقليمية لممثلي المجتمع المدني تتضمن المؤسسات العاملة في قطاع المساعدة الاجتماعية الرامية إلى إذكاء الوعي العام وتشجيع قيام حوار متعدد الثقافات بين الشباب ذوي الإعاقة والمحرومين اجتماعيا من خلال المواطنة النشطة وتقرير المصير وتساوي الحقوق. وشبكة ''Handycup'' هي واحدة من تلك الشبكات الخصبة التي يمكن أن تعُم في إطارها المعرفة وتبادل الخبرات والأهداف المشتركة لتحسين نوعية الحياة في سلام بين الشبان المعاقين في جميع أنحاء المنطقة وكذلك من خلال شبكتها الناجعة Mediterranean Sail Social؛

الهجرة والتنمية

إن الحوار ٥+٥،

إذ يسلم بأن هناك حاجة إلى اعتماد نهج عالمي ومشترك تجاه الهجرة بوصفها أداة فعالة للتنمية وأن الهجرة الشرعية، إذا أديرت بشكل جيد وتوافرت لها مساعدة مناسبة من خلال السياسات والآليات المناسبة، يمكن أن تحدث آثارا إيجابية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد من خلال مساهمات المهاجرين؛

واقتناعا منه بفوائد تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء في الحوار والتي يمكن أن تتمثل في تبسيط الإجراءات على أساس المعاملة بالمثل؛

وإذ يسلم بأن إدارة تدفقات الهجرة لا يمكن أن تتحقق من خلال تدابير المراقبة وحدها، وإنما يستلزم أيضا اتخاذ إجراءات متضافرة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة، وهو ما يقتضي بناء تضامن فعال وسريع وملموس يجسد ضرورتي تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الأمن للجميع؛

وإذ يسلم بضرورة التعامل بحزم وفعالية مع الهجرة غير القانونية مع الاحترام الكامل لكرامة المهاجرين وحقوقهم للحيلولة دون انتقاصها من فوائد الهجرة القانونية؛

- يشدد على احترام وضمان حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، كأساس لا غنى عنه، وفقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويشجع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات المختلفة المقدمة حتى الآن في استنتاجات الاجتماعات الوزارية القطاعية، بما في ذلك إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء في الإطار الأوسع للحوارات بشأن الهجرة والتنقل والأمن بين بلدان منطقة الجوار الجنوبية والاتحاد الأوروبي؛

- يشدد على الفوائد الإيجابية لتيسير إدماج المهاجرين المقيمين بصورة قانونية في البلدان المضيفة من حيث الاستقرار والتفاهم المتبادل؛

- يدعو إلى وضع آليات تهدف إلى دعم إعادة إدماج المهاجرين القانونيين في بلدان منشئهم؛

- يقر بأن تيسير إجراء تحويلات المهاجرين، بوسائل منها أيضا الخفض المحتمل لتكلفة التحويل، سيسهم في تنمية بلدان منشأ المهاجرين، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- يتمسك بالتزامه الجماعي بتقصي الوسائل العملية والفعالة التي من شأنها أن تعزز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية، وكذلك الآليات المناسبة لتحديد الموارد اللازمة لمنع ومكافحة الهجرة غير القانونية وتعزيز مكافحة التهريب والاتجار بالبشر ومكافحة الأصول المحصَّل عليها بطريقة غير قانونية؛

- يشدد على أهمية مكافحة الاستبعاد وكره الأجانب والعنصرية وأهمية إزالة العقبات التي تحول دون اندماج المهاجرين القانونيين من أجل تسخير كامل إمكاناتهم للإسهام في تنمية بلدان المنشأ والمقصد؛

- يؤيد اعتماد نهج عالمي متوازن جديد للتنقل والتنقل الدائري والإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة والتنمية المشتركة، ويقر بأهمية تحويلات المهاجرين لتحقيق النمو الاقتصادي لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وتنميتها؛

- يؤيد الحوار بشأن الهجرة والتنقل والأمن بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي بغية الاتفاق على ترتيبات مرضية لجميع الأطراف. ويرحب في هذا الصدد ببدء الحوار بشأن شراكات التنقل بين الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان البحر الأبيض المتوسط.

قضايا عالمية

إن الحوار ٥+٥،

إذ يسلم بأن الأمم المتحدة تعتبر المنتدى الأكبر المعني بمعالجة المسائل التي تمثل شاغلا اجتماعيا كبيرا وتؤثر على التجمعات البشرية، بوصفها مرجعا توجيهيا لأصحاب المصلحة الأقليميين في التعامل مع القضايا العالمية؛

وإذ يسلم بأن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٩ تعهد بتجديد الالتزام بالقضاء على الجوع من على وجه الأرض، وبأن الأمن الغذائي أمر ضروري ليس فقط على المستوى الأخلاقي والإنساني، وإنما أيضا باعتباره شرطا أساسيا لا تتحقق بدونه التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- يؤيد نتائج مؤتمر ريو+٢٠ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تأييدا تاما ويجدد التزامه الإقليمي بالتنمية المستدامة وكفالة تعزيز بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للأجيال الحالية والمقبلة مع الاعتراف بالأهمية المحورية للعنصر البشري في المساعي الرامية إلى تعجيل وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ أيضا في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)؛
- يقر بأن أفضل طريقة لمعالجة تغير المناخ التعامل معه باعتباره مسألة بيئة واقتصادية واجتماعية لها آثار واسعة النطاق في جميع أوجه التنمية المستدامة ويتعهد بتعزيز الحوار بشأن هذه المسائل في اجتماعاته القطاعية؛
- يدعو إلى تنفيذ متابعة ملموسة لنتائج مؤتمر وهران المعني بالبيئة والطاقة المتجددة (٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ويشجع الوزراء المسؤولين عن هذا القطاع على عقد المؤتمر الثاني المقرر أن تستضيفه البرتغال حتى يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الإطار.
- يعقد العزم على تحقيق الأمن الغذائي الدائم عن طريق معالجة ثلاث مسائل متصلة هي توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه، ومن ثم التعاون داخل الإقليم الواحد وبين الأقاليم المختلفة في الحفاظ على الزراعة وفي تشجيع الاستثمار الجديد في هذا القطاع، وتحسين حوكمة المسائل الغذائية العالمية بالشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، والتصدي بصورة استباقية للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية؛

- يؤكد مجددا العزم المشترك على التعاون في اعتماد نهج استراتيجي لأمن الطاقة وتحقيق توازن جديد بين استهلاك الطاقة التقليدية على أساس المصالح المشتركة للبلدان المنتجة والمستهلكة الأخذ بالتطورات التكنولوجية في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وكذلك من خلال المشاريع عبر – المتوسطية التي تسعى إلى استغلال الأموال والبحوث التطويرية المتاحة في مجال مصادر الطاقة المتجددة لصالح الشركاء الإقليميين؛

- يشدد على أهمية تطوير التعاون في مجالات كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة ونقل التكنولوجيا النظيفة، بالاستفادة من الإمكانات المهمة التي تتيحها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في البلدان الأعضاء والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛

- يقر بأهمية المياه، ويدعو إلى تحديد استراتيجية لمياه غرب البحر الأبيض المتوسط تشجع الحفاظ على الموارد المائية وتنويع مصادر إمداد المياه واستخدام المياه بكفاءة وبصورة مستدامة. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية إلى الأعمال التقنية المضطلع بها في إطار الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط لاستراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويدعو الحوار ٥+٥ مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى دعم هذه الاستراتيجية؛

متابعة نتائج القمة

نحن، رؤساء دول وحكومات منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط،

اقتناعا منا بأن الحوار ٥+٥ لا يزال منتدى مهما وتكميليا لتعزيز الحوار والتكامل الإقليمي ضمن إطار التعاون الأوروبي – المتوسطي الأوسع،

وإدراكا منا أنه يتعين على الدول التي تشكل الحوار ٥+٥ زيادة التعاون والتكامل في جهد جماعي لتوحيد المنطقة على أسس ديمقراطية أقوى، وزيادة تكاملها الإقليمي، والحد من تعرضهم لأخطار عدم الاستقرار الإقليمي.

وإذ نرحب باعتزام الاتحاد الأوروبي وضع مقترحات جديدة تجاه بلدان المغرب العربي والمنطقة، لا سيما بغية تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد السياسي، ودعم التجارة الإقليمية والتكامل دون الإقليمي، وتطوير الهياكل الأساسية الرئيسية في مجالي الطاقة والنقل، وتشجيع المقترحات المتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات، وإذ ندعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد هذه المبادرات وتنفيذها على وجه السرعة،

وإذ نرحب بالاستعداد الذي أبدته أمانة الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع المتفق عليها والأولويات التي حددتها المؤتمرات الوزارية بشأن المسائل القطاعية:

ندعو وزراء الخارجية إلى كفالة متابعة هذا الإعلان من خلال هياكل المنتدى وبالاتصال الوثيق بالشركاء الدوليين المعنيين، وندعوهم على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- عقد مؤتمر لشباب منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، تشارك فيه جميع المؤسسات الحكومية والدولية المعنية؛
- فتح باب المشاركة في الاجتماع التالي لوزراء الخارجية، المقرر عقده في موريتانيا في آذار/مارس ٢٠١٣، أمام ممثلي المجتمع المدني للدول الأعضاء في الحوار ٥+٥؛
- دعوة البرلمانيين والسلطات المحلية من جميع بلداننا، وكذلك الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، إلى إقامة حوار مثمر وتقديم مساهمتهم النفيسة في تحقيق الأهداف والأولويات الواردة في هذا الإعلان، وكذلك في تحقيق رفاه شعوب منطقتنا؛
- الترحيب بعرض البرتغال المشاركة في رئاسة حوار ٥+٥ بعد إيطاليا.

وأخيرا نتوجه بالشكر إلى فخامة الدكتور لورانس غونزي، رئيس وزراء مالطة، وإلى حكومته وشعب مالطة لكرم ضيافتهم وتنظيمهم الممتاز لمؤتمر القمة الذي يؤكد باستمرار مكانة مالطة على الصعيد الإقليمي بوصفها مركزا للحوار.

المرفق

موجز إعلان مؤتمر قمة مالطة للحوار ٥+٥ المعقود في فاليتا، يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

النتائج المنبثقة عن القمة:

ألف – ناقش رؤساء الدول أو الحكومات المواضيع التالية وتوصلوا إلى الاستنتاجات التالية:

على الصعيد المؤسسي

- زيادة أوجه التآزر بين التشكيلات الإقليمية المختلفة (الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية) وهياكل التعاون والتمويل مثل الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية؛
- كفالة انتظام الاجتماعات القطاعية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني والبرلمانيين في الحوار ٥+٥؛
- البقاء على استعداد للنظر في إمكانية استحداث مجالات مواضيعية جديدة للحوار والتعاون بما في ذلك مجالات جديدة ذات أولوية مثل العمالة والاستثمار والتجارة والزراعة والطاقة.

على الصعيد الإقليمي

- الاستفادة من عملية الإصلاح الديمقراطي والتحول السياسي التي يشهدها حاليا في الشركاء الجنوبيون وتعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية؛
- تشجيع التكامل الإقليمي، والتطلع في هذا الصدد إلى نتائج مؤتمر القمة المقبل لاتحاد المغرب العربي؛
- المشاركة بنشاط أكبر في معالجة المسائل التي يمكن أن تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة من قبيل الإرهاب واختطاف الأشخاص والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة في المناطق ذات الأهمية الخاصة مثل منطقة الساحل؛
- الاستجابة بفعالية أكبر للأزمات الإقليمية والعمل على منع نشوئها، في إطار منع نشوب النزاعات وتقييم المخاطر والاستجابة للأزمات؛

- مواصلة تعزيز التعاون في جميع قطاعات الحوار ٥+٥.

على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

- زيادة التعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والتعهد بتحسين الأطر القانونية والإدارية لتيسير إيجاد فرص العمل والمشاريع الخاصة والاستثمار؛
- توفير مساعدة مركزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛
- تعجيل وتيرة تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار؛
- زيادة تكثيف التعاون في قطاع النقل الذي يمثل عنصرا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛
- تحديد نهج مشترك لقطاع السياحة في المنطقة؛
- دعم إنشاء شبكة بين الغرف التجارية لبلدان المغرب العربي.

في مجالي التعليم والشباب

- دعم المبادرات الرامية إلى تطوير التعليم والتدريب بهدف تعزيز قدرات الشباب التي تؤهلهم للتوظيف؛
- سيكون هناك تشجيع لتنقل الطلاب والمدرسين مع إنشاء برامج مشتركة للبحوث الأكاديمية؛
- القيام بوجه عام بالترويج للاحتياجات المحددة للشباب مثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتدريب وأنشطة البحث والتطوير؛
- الدعوة إلى تنظيم مؤتمر بشأن شباب منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط؛

في مجالي الهجرة والتنمية

- تأييد نهج عالمي إزاء الهجرة بوصفها أداة إنمائية فعالة؛
- النظر في تبسيط الإجراءات على أساس المعاملة بالمثل بهدف تيسير وتشجيع تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء في الحوار ٥+٥؛
- التصدي بحزم لمسألة الهجرة غير القانونية مع الاحترام الكامل لكرامة المهاجرين وحقوقهم الإنسانية؛

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الاستبعاد وكره الأجانب والعنصرية وإزالة جميع العقبات التي تعترض التكامل؛
- تشجيع وضع آليات تهدف إلى دعم إعادة إدماج المهاجرين القانونيين في بلدان المنشأ.

القضايا العالمية

- مواصلة الاسترشاد بالأمم المتحدة في معالجة القضايا ذات التأثير العالمي مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ والمياه والبيئة؛
- التعاون بصورة نشطة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية بوصفه شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- اعتماد نهج استراتيجي إزاء أمن الطاقة يقوم على أساس المصلحة المشتركة للبلدان المستهلكة والبلدان المنتجة ويدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كذلك من خلال المشاريع عبر المتوسطية، وتطوير التعاون في مجال كفاءة الطاقة.

باء – الاجتماعات الوزارية والمنتديات الأخرى المقبلة

- الاجتماع الوزاري لمبادرة الدفاع التابعة للحوار ٥+٥، المغرب، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
- اجتماع وزراء الخارجية، نواكشوط، موريتانيا، آذار/مارس ٢٠١٣
- مؤتمر وزراء الداخلية، الجزائر، ٢٠١٣
- المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في مجال تعزيز دور المرأة في المجتمع، فرنسا، ٢٠١٣
- المنتدى الاقتصادي للأعمال التجارية، برشلونة، إسبانيا، ٢٠١٣

جيم – المبادرات الإقليمية

مبادرة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) – سيقوم المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بإنشاء شبكة دون إقليمية لمراكز الفكر في البلدان الأعضاء في الحوار ٥+٥ من اجل تطوير البحوث المعنية بسبل تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين بين البلدان المعنية.

مبادرة بروموس (PROMOS) – ستقوم الغرفة التجارية في ميلانو عبر وكالتها الخاصة ''بروموس'' بإنشاء شبكة إقليمية للمراكز بهدف توفير الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.